

فان كان صادقاً وبالعلم كان الاك ناطقاً فالعلم موجود
وان يكون صادقاً كقولنا ان كانت الشمس طالعة فزيدان
هذا اذا كانت متصله زومته واذا كانت انفائيه فزيدان عن صادق
مجال لا اذا صدق الطرفان وافق احدهما الاخر بالضرورة
ان كان الاك ناطقاً فالعلم ناطقاً فزيدان عن صادق
وكذب عن الاقسام الثلثة الباقية لان طرفها اذا كان كاذباً
او كان التالي كاذباً وللمقدم صادقاً فزيدان الكاذب
شئنا وان كان للمقدم كاذباً والتالي صادقاً فزيدان
صدق الطرفين فيها واما اذا كلفنا بصدق التالي كقولنا
عن صادقين وعن مقدم كاذب وقال صادق وكذبها في
الباقين وههنا بحث وهو ان الاتفاقية لا يكون فيها صدق الطرفين
او صدق التالي بل لا يتبع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها
اذا كان بينهما علاقة تقتضي للملزم بينهما قال والمنفصلة
اقول الاقسام المنفصلة لثمة لما استعمل في المقدم فيها لا يمتنع
عن التالي بحسب الظاهر نظر فاما ان يكون صادقاً وكاذباً فيكون

احراراً

احدهما صادقاً والاخر كاذباً فالوجوب الحقيقي تصديق عن صادق
وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها وعدم ارتفاعها
فلا يتركان يكون احدهما صادقاً والاخر كاذباً كقولنا اما ان يكون
هذا العذر زوجاً ولا زوجاً وكذب عن صادقين لاجتماعهما
ح في التصديق كقولنا اما ان يكون لا رتبة زوجاً ومنقصة متمتعة
وعن كاذبين لارتفاعهما كقولنا اما ان يكون الثلثة زوجاً
منقصة متمتعة وبين وممانعة للجمع تصديق عن كاذبين وصادق
وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها بانها ان يكون
طرفاها مرتفعين فيكون زكيبها عن كاذبين كقولنا اما ان يكون
زيد شجر او حجر او جازان يكون احد طرفيها واقعاً والاخر غير
واقع فيكون تركيبها مصادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد
انساناً او حجر او كذب عن صادقين لاجتماع جزئيها كقولنا
اما ان زيد انساناً او ناطقاً وممانعة للخلو تصديق عن صادقين
وعن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع طرفيها
اجتماعهما في الوجود فيكون تركيبها عن صادقين كقولنا اما ان

اي جازان كاذباً عن صادقين
وممانعة للخلو كاذباً عن صادقين
والعكس